

حملة الإعتقالات الأخيرة في مصر:

رؤية القوى السياسية المستهدفة للصراع العربي – الإسرائيلي

مع مطلع شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، قامت سلطات الأمن في مصر بأكبر حملة اعتقالات شهدتها البلاد في العقد الأخير من السنتين، على أثرها زج في السجون والمعتقلات بأكثر من خمسة آلاف من معارضي النظام، ومن شتى الاتجاهات والقوى السياسية. وبإعلان هذا الإجراء يكون نظام السادات قد دخل في مواجهة حادة ومكشوفة ضد اليسار واليمين والوسط معاً، ممثلين في حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الدينية (من خارج جماعة الإخوان)، والكنيسة القبطية، وحزب الوفد (القديم – الجديد)، كما كان النظام بالفعل يخوض منذ مدة، معركة مفتوحة مع النقابات المهنية (المهندسين – الصحافيين – المحامين... الخ)، من أجل السيطرة الكاملة عليها، وضد أحزاب المعارضة السورية (الشيوعية والناصرية) لقطع الطريق على نشاطاتها وإمكانات نموها، كما شهد الجيش المصري، ويشهد على فترات مختلفة، عمليات تطهير واعتقالات بورية من أجل إجهاض التحركات المعارضية في صفوفه، وعلى هذا النحو يمكن أن يقال، بغير مبالغة، إن السادات والنظام الحاكم في مصر قد دخلوا مرحلة جديدة من العزلة عن كافة القوى الميسّرة والمنظمة في البلاد، وهو بهذا يضيق من الأساس الاجتماعي لحكمه، ويحصر مهامه في الدفاع عن مصالح فئة محدودة للغاية من المستفيدين وأصحاب المصالح، التي ترتب على سياسات النظام الاقتصادية في الداخل (الإنفتاح الاقتصادي)، والخارجية، فيما يخص قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، والتسلیم الكامل لإرادة ومصالح الولايات المتحدة الأميركيّة.. وتوجيهاتها.

وفي خطاب شهير في الخامس من أيلول (سبتمبر) خصصه السادات للتهمج على معارضيه، قدم المبرر الأساسي لحملته الأخيرة، متمثلاً في: حماية البلاد من «الفتنة الطائفية»، ووضع حد لمؤامرات التخريب الديني، التي تهدد وحدتها وأمنها.

لكن المفاجيء في الأمر، أن القوائم التي نشرت، فيما بعد، محتوية أسماء الدفعة الأولى من المعتقلين تحت طائلة الإتهام بالعمل «على إثارة الفتنة الطائفية في البلاد»، وعددهم ١٥٣٦ مواطناً، كان تركيزها الأساسي، ليس على الدينين التنصريين – كما كان يبدو – وإنما على قوى سياسية مختلفة الاتجاهات، علمانية في أغلبها، ذات تاريخ طويل في النضال من أجل وحدة عنصري الشعب، وضد محاولات تمزيق شمال الوطن، وبعضاها – كحزب الوفد مثلاً – قامت ركائزه الأساسية على اعتباره ممثلاً لمسلمي مصر وأقباطها، وانسحبت في ممارسته السياسية طوال ما يزيد عن الثلاثين عاماً، التخوم بين الطائفتين الأساسيةين في البلاد، كما أن بعضها الآخر، حزب التجمع التقدمي الوحدوي، قد اشتهر بأنه حزب لا طائفى، يضم بين

* كتب هذا التقرير قبل اغتيال السادات.